الأنباء
الاثنين 23 ابريل 2012

جمال الشهاب مستقبلا الوفد العماني

التقى الوفد القضائي العُماني برئاسة د.الهاشمي

الشهاب يشيد بما يشهده القضاء في سلطنة عُمان من تطور وتحديث

المستشار فيصل المرشد والمستشار علي الضبيبي مع أعضاء الوفد

اكد وزير العدل وزير الاوقاف جمال الشهاب متانة العلاقات التي تربط القضاء الكويتي بنظيره العماني ووزارتي العدل في البلدين الشقيقين والتعاون الوثيق على صعيد شتى مجالات التعاون المعلوماتية والخبراتية، مشيدا بما عليه القضاء في السلطنة من تطور وتحديث.

جاء ذلك خلال استقباله الوفد القضائي العماني الذي يزور البلاد حاليا برئاسة قاضي المحكمة العليا ورئيس محكمة الاستئناف في ابراء بالسلطنة د.محمد الهاشمي وعضوية القاضي بمحكمة الاستئناف ورئيس المحكمة الابتدائية بمسقط بدر الراشدي والقاضي بالمحكمة الابتدائية بصحار مازن المعشري وعيسى الريامي المكلف بأعمال نائب الادارة العامة للمحاكم بالسلطنة.

وثمن الشهاب زيارة الوفد القضائي العماني، مشيدا بأهمية هذه الزيارات بين دول مجلس التعاون للوقوف على التحديثات التي تشهدها الاجهزة العدلية والاستفادة منها وكذلك تبادل الرؤى والافكار بين الاجهزة القضائية والعدلية في دول المجلس، وحضر اللقاء من جانب وزارة العدل وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون قصر العدل عبدالعزيز العبدالله ووكيل الوزارة المساعد لشؤون التطوير الاداري والاعلام عمر الشرقاوي ومدير ادارة العلاقات الدولية زكريا الانصاري، وقدم رئيس الوفد العماني في اختتام اللقاء درع تذكارية للوزير الشهاب.

وكان الوفد القضائي العماني قد التقى رئيس المجلس الاعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز والمحكمة الدستورية المستشار فيصل المرشد ورئيس الادارة العامة للتنفيذ المستشار علي الضبيبي، حيث اطلع على النظام المعمول به في ادارة التنفيذ والمراقبات والاقسام، كما اطلع على نظام صندوق المعسرين ولجنة حقوق الانسان المشكلة بوزارة العدل.

على صعيد آخر، التقى الوزير الشهاب برئيس جمعية المحامين خالد الكندري برفقة نائب رئيس الجمعية ناصر الكريوين، حيث بحثا المعوقات والمشاكل التي تعوق عمل المحامين بالمحاكم وقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة بين الجمعية والوزارة لدراسة هذه المشاكل وايجاد الحلول المناسبة لها.

خلال مشاركته في ورشة إنشاء البنية التحتية والبيانات المكانية الوطنية في "التخطيط"

صفر: وجود بنية تحتية وبيانات مكانية في الكويت يسهّل العملية التخطيطية ويسرّع في اتخاذ القرار

د.فاضل صفر

اكد وزير الاشغال ووزير الدولة لشؤون التنمية والتخطيط د. فاضل صفر أن وجود بنية تحتية وبيانات مكانية في الكويت يساعد في تسريع المشاريع التنموية وله انعكاساته الإيجابية على خطة التنمية حيث يسهل العملية التخطيطية ويسرع في اتخاذ القرار.

كلام صفر جاء خلال ترؤسه ورشة عمل «انشاء البنية التحتية والبيانات المكانية الوطنية» التي عقدت في مقر الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية صباح أمس بمشاركة جهات حكومية متعددة من وزارات ومؤسسات حيث شدد على اهمية عقد هذه الورشة بالنسبة لمتخذي القرارات لان نظم المعلومات الجغرافية توفر كافة البيانات والمعلومات الجغرافية للوزارات والجهات الحكومية الامر الذي ينعكس بصورة ايجابية على دقة وسرعة اتخاذ القرار، لافتا الى ان ورشة العمل تضم عددا كبيرا من الجهات الحكومية لبحث كافة الاراء والمقترحات للخروج بتوصيات من شأنها انجاح مشروع انشاء بنية اساسية موحدة للمعلومات الجغرافية.

وأضاف صفر أن موضوع بحث مشروع بنية اساسية للمعلومات الجغرافية ليس بجديد فقد نوقش في اوقات سابقة وهناك رغبة لتحريك المشروع مرة اخرى وتطبيقه على ارض الواقع، كما ان هناك توجها لوضع المشروع تحت مظلة جهة حكومية واحدة يتم الاتفاق عليها بغض النظر عن ماهية هذه الجهة ولكن الهدف الاساسي هو تنفيذ المشروع على ارض الواقع لذا تم دعوة كافة الجهات ذات العلاقة بالموضوع، خاصة ان هناك جهودا مبذولة بهذا الصدد من قبل قطاع النفط ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ووزارتي البلدية والأشغال.

وأوضح صفر ان كافة الجهات الحكومية والوزارات مهتمة بإدخال المعلومات والبيانات الجغرافية الخاصة بها وهي تعد جهود فردية ونسعى اليوم لتوحيد هذه الجهود حيث نقدم خدمات ومعلومات جغرافية من خلال جهة واحدة تكون قادرة على تحديث وتوثيق البيانات بحيث تكون سهلة وميسرة لمتخذي القرار، لاسيما ان الدولة تنفق مبالغ طائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات لدعم الخدمات وتقديمها للمواطن بسهولة ويسر.

وتابع صفر أن المطلوب هو الخروج برؤية مشتركة وتوصيات لتنفيذ مشروع البنية التحتية للبيانات والمعلومات الجغرافية نتفق عليها جميعا وذلك لرفعها لمجلس الوزراء مشيرا إلى أن هناك فريقا متخصصا لرفع توصيات لانشاء البنية التحتية والبيانات المكانية الوطنية الى مجلس الوزراء بعد مراجعة للدراسات.

من جهته عرض الاستاذ في كلية العلوم الاجتماعية د. جاسم العلي اهم الخطوات والتجارب في مجال البنية المكانية وكانت ابرز التوصيات ان تكون تبعية البنية التحتية للبيانات المكانية لدولة الكويت لمجلس الوزراء مباشرة، وإنشاء قطاع متخصص لنظم المعلومات المكانية داخل الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ليتولى الاشراف على المشاريع والتنسيق فيما بين هذه المشاريع وأنظمة المعلومات المكانية بالكويت وإنشاء إدارة مبادرة البنية التحتية للبيانات المكانية بالكويت.

وأخيرا ان يقوم هذا القطاع بدراسة الجدوى ووضع خارطة الطريق لإنشاء مبادرة البنية التحتية للبيانات المكانية في الكويت.

وفي تصريح صحافي على هامش اللقاء قال العلي ان فكرة انشاء مركز وطني لنظم المعلومات الجغرافية في الكويت تم تقديمه في ديسمبر من عام 2002 من قبل جامعة الكويت وصدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ 17 نوفمبر من عام 2005 وتم تحويل تبعيته الى وزارة التخطيط تحت إشراف معصومة المبارك آنذاك مشيرا الى انه تم تشكيل لجنة لهذه المبادرة ولكن توقف العمل بهذه اللجنة عند تغيير التشكيلة الحكومية وحل وزارة التخطيط.

وبين انه رغم ان الكويت من أوليات الدول التي طرحت هذا المشروع الا ان العديد من الدول الخليجية قطعت أشواطا لاسيما أبوظبي والبحرين مشيرا الى انه في حال البداية في الكويت بهذا المشروع نحتاج الى سنتين كي نعود الى مصاف الدول المتطورة في هذا المجال.

● رندى مرعي

«المطاحن»: نناشد «البلدي» إعادة النظر في تخصيص أرض شبرة الشويخ للشركة لمواصلة مهمتها في تحقيق الأمن الغذائي

أعلنت شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية انها تقدر دور الحكومة في استتباب الأمن الغذائي الكويتي، مثمنة حرص القيادة العليا والقيادة التنفيذية على تعزيز الأمن الغذائي الذي تجلى في تفاعل وزير البلدية السابق د.فاضل صفر مع هذه القضية الوطنية وموافقته على تخصيص أرض شبرة الخضار القديمة بالشويخ وأرض أخرى بمنطقة رأس خشمان (كبد) لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية لاستغلالها في بناء مخزون غذائي استراتيجي.

ثم جاء وزير البلدية الحالي م.عبدالعزيز الابراهيم ليكمل هذه المسيرة باهتمامه الواضح الذي أولاه لقضية الأمن الغذائي واعتبارها من أهم الأولويات التي يجب تسخير الجهود لها وتذليل العقبات لتحقيقها لينعم الشعب الكويتي بثمراتها.

وأضافت الشركة انها فوجئت فعل المجلس البلدي غير المتوقعة برفض تخصيص أرض شبرة الخضار للشركة بالرغم من أنها شركة تملكها الدولة بالكامل، والغريب في هذا القرار أن القرار جاء غير منسجم مع تطلعات القيادة العليا والقيادة التنفيذية ومجلس الأمة الذين أصدروا توصيات مباشرة عام 2008 ببناء مخزون غذائي استراتيجي يحقق الأمن الغذائي للبلاد، وكذلك غير منسجم مع تطلعات الشعب الكويتي من أعضاء المجلس البلدي المنتخبين المتوقع منهم دعم القضايا الوطنية التي تصب في مصلحة المواطنين والتي نعتقد أن الأمن الغذائي وتوفير الاحتياجات الغذائية بأسعار مستقرة دون انقطاع من أهم القضايا الوطنية التي تخدم المواطن الكويتي.

وقد أكد صلاح الكليب أن قضية الأمن الغذائي أصبحت في ظل الأوضاع الراهنة من القضايا المحورية الأساسية وأصبحت على رأس المواضيع المطروحة في المحافل والمؤتمرات الاقتصادية والسياسية وأصبحت كذلك من أصعب التحديات التي تواجه الحكومات نظرا لتواتر الأزمات الغذائية العالمية، مؤكدا ان الكويت على الرغم من ذلك نجحت ان تكون سباقة في هذا المجال بفضل حكمة القيادة العليا والتخطيط المسبق للسلطتين التشريعية والتنفيذية.

ومن هذا المنطلق فاننا كشركة منوط بها تحقيق الأمن الغذائي للبلاد نهيب بجميع مؤسسات الدولة المعنية ان تتضافر جهودها لتأييد القرارات الداعمة لتحقيق الأمن الغذائي المنشود واعتبار هذه القضية من أهم القضايا التي يجب عدم تركها للظروف والمتغيرات، داعين المجلس البلدي إلى إعادة النظر في قرارهم برفض تخصيص أرض شبرة الخضار القديمة لشركة مطاحن الدقيق ليتسنى للشركة مواصلة مهمتها الوطنية بتحقيق الأمن الغذائي للبلاد، خصوصا في ظل الاضطرابات الاقتصادية والسياسية الراهنة بسبب التهديدات بإغلاق مضيق هرمز وما سيترتب على ذلك من تداعيات، مؤكدين انه لا سبيل الآن لتعزيز الأمن الغذائي للبلاد إلا بزيادة الطاقة التخزينية للشركة من خلال استغلال أرض شبرة الخضار القديمة في بناء مخازن استراتيجية لعدم وجود أراض أخرى مناسبة حيث أن أرض راس خشمان التي أشرنا اليها قد رفضت الهيئة العامة للبيئة تخصيصها للشركة لأسباب بيئية يتعذر معها استغلال الأرض في تخزين المواد الغذائية، مشيرين الى أن مشروع تطوير الطاقة التخزينية المنشود على أرض شبرة الخضار القديمة سيعزز مقدرة الدولة على تلبية حاجة المستهلكين في السوق المحلية لقرابة العام.

«الزراعة»: تطوير زراعة الأعلاف الخضراء بالتعاون مع خبرات أميركية

صرح نائب رئيس هيئة الزراعة م.فيصل الصديقي بأنه في اطار مشروعات الهيئة للأمن الغذائي بمرحلتها الأولى الخاصة بنشاط تربية الأغنام وزراعة الأعلاف الخضراء والتي اعتمدت خلالها توزيع القسائم الزراعية على عدد 287 قسيمة للشركات والمؤسسات التي رغبت في المشاركة في مشروعات الأمن الغذائي لتلك المرحلة على ضوء الالتزام بمجموعة الضوابط المالية والفنية التي وضعتها الهيئة بهذا المجال لضمان الجدية والملاءة المالية والفنية لتنفيذ المشروعات الطموحة التي تتضمنها تلك المرحلة.

وفي هذا الإطار سعت الهيئة الى دعم الخطوات العملية لتنفيذ تلك المشروعات وتطعيمها بأحدث الخبرات العالمية الحديثة في هذا المجال من خلال التعاون مع الخبرات العلمية والفنية التي وضعتها الهيئة بهذا المجال لضمان الجدية والملاءة المالية والفنية لتنفيذ المشروعات الطموحة التي تتضمنها تلك المرحلة.

وقد سعت الهيئة الى دعم الخطوات العملية لتنفيذ تلك المشروعات وتطعيمها بأحدث الخبرات العالمية الحديثة في هذا المجال من خلال التعاون مع الخبرات العلمية والفنية لجامعة واشنطن فضلا عن الخبرات التي تتوافر سواء لدى الهيئة او لدى معهد الكويت للأبحاث العلمية بهدف خلق مجالات للأبحاث العلمية بهدف خلق مجالات للاحتكاك بالخبرة العالمية ونقل الأساليب التكنولوجية الحديثة مع تبسيطها لعرضها على المزارع والمنتج من خلال برامج الارشاد الزراعي الحديث باستخدام الوسائل الاعلامية الحديثة عبر شبكات التواصل الاجتماعي واستخدام المواقع الالكترونية وشبكات النت لتصل الى المستفيد بصورة مباشرة.

واشار الصديقي الى الاجتماع الذي ترأسه وضم عددا من خبراء زراعة الأعلاف الخضراء والارشاد الزراعي التابعين لوزارة الزراعة بالولايات المتحدة الأميركية (USDA) وخبراء جامعة واشنطن الأميركية كما حضره مدير برنامج الانتاج الزراعي بالمناطق القاحلة بمعهد الكويت للأبحاث العلمية وخبراء الهيئة لبحث مكونات المشروع البحثي الارشادي لتطوير زراعة الأعلاف الخضراء والزراعات المحمية، حيث اشار الحضور الى اهمية الزراعة المحمية واستخدام أساليب ضبط الجودة لاسيما في مجال استخدام البذور وصحتها وتلائمها مع البيئة الكويتية وضمان خلوها من الأمراض والفيروسات وكذلك انواع الأسمدة وأنظمة الري المستخدمة التي تضمن حسن استغلال الموارد المائية المحدودة وتعظيم سبل استخدامها لجميع المحاصل الحقلية والمحمية واعتبار مشروع زراعة الأعلاف الخضراء بداية لتلك الخطة الطموحة.

● محمد راتب

الهيئة تنظم ندوة بعنوان «أسس تربية ورعاية وإنتاج الأغنام»

صرح مدير إدارة الإرشاد الزراعي م.حسين الخياط بأن الهيئة ستنظم ندوة بعنوان «أسس تربية ورعاية وإنتاج الأغنام»، لافتا الى ان الندوة ستعقد يوم 24 الجاري في تمام الساعة العاشرة صباحا بقاعة المحاضرات بمبنى الهيئة الرئيسي وسيحاضر الندوة د.سيد محمد النخلة اخصائي الإنتاج الحيواني بالهيئة. وكشف الخياط عن المحاور التي تدور حولها الندوة وتتمثل في رعاية وتأسيس قطعان الأغنام والماعز، والشروط التي يجب مراعاتها عند شراء الأغنام، وأيضا تقدير العمر في الأغنام والماعز وأهم العمليات المزارعية، وصناعة إنتاج الحملان وموسم التناسل في الأغنام وكيفية الإعداد لموسم التلقيح، وكذلك الاختلافات بين أنواع الأغنام الكويتية ورعاية قطيع الأغنام، والحمل والولادة ورعاية الحملان المولودة والكباش، بجانب كيفية جز الصوف وأهم الشروط الواجب مراعاتها عند إنشاء مشروع الأغنام وايضا تغذية الأغنام في المراحل الإنتاجية المختلفة.

وثمن الخياط أهمية الندوة، مهيبا بجميع المهتمين من المواطنين والمربين والجهات المختصة في المجال الى ضرورة الحرص على حضورها حتى تعم الفائدة.

البرجس ينتقد آلية منح المكافأة «الممتازة» في «الزراعة»

أعرب رئيس نقابة العاملين في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية محسن البرجس عن استهجانه الشديد من الآلية التي اتبعتها الهيئة لمنح مكافآت الأعمال الممتازة للعاملين فيها، موضحا ان ما تم هو مخالفة واضحة ويعد سافرا على القوانين والأنظمة المتبعة في عملية التقييم التي وضعها نظام الخدمة المدنية، الأمر الذي تسبب في ضياع الكثير من الحقوق وحرمان المستحقين للمكافآت من دون وجه حق.

وقال إن لجنة شؤون الموظفين في الهيئة خالفت بشكل علني القرار رقم 9 لسنة 2010 بشأن المكافآت المالية مقابل الخدمات الممتازة الذي ينص في المادة الثانية منه على انه يراعي في صرف المكافآت المالية مقابل الخدمات الممتازة ان يكون الموظف حاصلا في آخر تقدير له على درجة ممتاز، وان يكون صرف هذه المكافأة في نهاية السنة المالية التي تم تقييم عمل الموظف عنها.

وأوضح ان قرارات الديوان الملزمة لجميع الجهات الحكومية تقر بمنح الموظف مكافأة الأعمال الممتازة اعتمادا على تقدير العمل عن آخر سنة كاشفا عن ان هيئة الزراعة خالفت قرارات الديوان وسنت لنفسها قوانين خاصة وكأنها ليست جهة حكومية، حيث اشترطت ان يكون الموظف حاصلا على تقدير ممتاز لسنتين متتاليتين في جهة العمل ذاتها، فمن لم يتوافر فيه هذان الشرطان تم حرمانه من هذه المكافأة.

وتساءل البرجس عن الاسباب التي دفعت اللجنة الى ممارسة هذه الانتهاكات بحق زملائهم المستحقين للمكافآت انطلاقا من قرارات الديوان الملزمة داعيا الى فتح تحقيق مباشر في الخرق الواضح لقرارات الديوان، وتعمد اتخاذ ضوابط مختلفة حرمت الكثير من حقوقهم لأسباب مجهولة.

ودعا جميع المتضررين الذين حصلوا على تقدير ممتاز عن آخر سنة الى التوجه بكتب يتظلمون فيها الى رئيس الهيئة من مخالفة لجنة شؤون الموظفين للقوانين باعتباره هو المسؤول الأول والاخير عن توقيع هذه القرارات وعن حرمان الموظفين من حقوقهم التي سنسعى جاهدين لإعادتها ومنحهم إياها، ونحن نحسن به الظن انه لن يرضى عن هذا التجاوز الذي اضر بحق موظفيه.

واختتم البرجس بأن ابواب النقابة مفتوحة وستستمر في الدفاع عن حقوق الموظفين ولن نألو جهدا في مطالبنا في هذا الصدد والسعي لتشكيل لجنة تكون النقابة طرفا فيها في التحقيق بالتظلمات المقدمة بخصوص منح مكافآت الأعمال الممتازة.

جمعية ضاحية علي صباح السالم التعاونية

إعلان للسادة المساهمين الكرام

تم بعون الله وتوفيقه انعقاد الجمعية العمومية العادية مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٤/١٧ م وتم إجراء انتخاب (٣) أعضاء جدد بدلاً من الذين انتهت عضويتهم وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/٤/١٨م حيث فاز كل من:

م	الاسم	الترتيب
١	محمد نافل عبدالله العازمي	الأول ٧٤٠ صوتاً
٢	يوسف محسن حمود العتيبي	الثاني ٦٧٨ صوتاً
٣	فهد ناصر معكام العجمي	الثالث ٥٤٩ صوتاً

هذا وقد عقد مجلس إدارة الجمعية أول اجتماع له بعد اجتماع الجمعية العمومية يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٤/١٩م وتم تشكيل مجلس الإدارة بالجلسة رقم (٢٠١٢/٤) وتوزيع المناصب الإدارية على النحو التالي:

م	الاسم	الترتيب	
١	السيد / فهد ناصر معكام العجمي	رئيس مجلس الإدارة	بالانتخاب
٢	السيد / محمد نافل عبدالله العازمي	نائب رئيس مجلس الإدارة	بالتزكية
٣	السيد / عبيد مذكر فالح العجمي	أمين السر	بالتزكية
٤	السيد / علي محمد عبلان الدوسري	أمين الصندوق	بالتزكية
٥	السيد / مبارك حمود حصين العازمي	عضو وممثل الجمعية لدى الاتحاد	بالتزكية
٦	السيد / محمد فهد سلطان الهاجري	عضو مجلس إدارة	
٧	السيد / خزعل خالد ماضي العازمي	عضو مجلس إدارة	
٨	السيد / سعد فهد محمد العجمي	عضو مجلس إدارة	
٩	السيد / يوسف محسن حمود العتيبي	عضو مجلس إدارة	

ومجلس إدارة الجمعية يتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الإخوة المساهمين على ثقتهم الغالية ومؤازرتهم له ويعاهدكم على أن يكون دائماً أهلاً لهذه الثقة الغالية وعند حسن ظنكم والارتقاء بمستوى الجمعية لتقديم خدمات أفضل لخدمة أهالي المنطقة الكرام

والله الموفق

مجلس الإدارة